الرسالة الإخبارية جانفي 2023

نشاط هياكل الجامعة الوطنية للبلديات

إجتماع الهيئة التنفيذية الأول لسنة 2023

انعقد يوم الثلاثاء 24 جانفي 2023، الاجتماع الأول للهيئة التنفيذية للجامعة الوطنية للبلديات التونسية لسنة 2023 وقد تضمن جدول الأعمال التطرق إلى الوضع العام للبلديات ولمسار اللامركزية. كما تضمن جدول الأعمال عرض مشروع مرسوم يتعلق بالوكالات الجهوية والبين جهوية للتصرف في النفايات المنزلية وعرض موجز حول النجاعة الطاقية في المباني العامة من إعداد لجنة الطاقات المتجددة، إضافة إلى مشروع معايير الحسابات المحلية.

سعادة السفير السويسري يستقبل وفدا من الجامعة

إستقبل اليوم الثلاثاء 10 جانفي 2023، بمقر السفارة السويسرية بتونس، السيد جوزيف رنغيلي Jozef Renggly سعادة سفير سويسرا بتونس، وفدا عن الجامعة الوطنية للبلديات التونسية يرأسه السيد عدنان بوعصيدة رئيس الجامعة والسيد رضا اللوح أمين مال الجامعة والسيدة وئام بن مصطفى المديرة التنفيذية .

وقد جرى اللقاء بحضور السيد ويلي غراف مدير التعاون بسفارة سويسرا بتونس، حيث تطرق الطرفان إلى أهمية دعم اللامركزية كرافد لتحقيق التنمية الإقتصادية في مجالات مختلفة عبر دعم البلديات في إنجاز مشاريع تنموية تساهم في بصفة مباشرة في تحسين عيش المواطنين على المستوى المحلي. وقد عبّر الجانب السويسري عن إستعداده لدعم البلديات في هذا الخصوص.

بهدف غراسة 50 ألف شجرة بالمناطق الصناعية: إتفاقية شراكة بين الجامعة والوكالة العقارية الصناعية

تم يوم الخميس 19 جانفي 2023، بمقر الوكالة العقارية الصناعية، إمضاء إتفاقية إطارية بين الجامعة الوطنية للبلديات التونسية والوكالة العقارية الصناعية لتنفيذ برنامج تشجير المناطق الصناعية. وقد حضر حفل التوقيع السيد عدنان بوعصيدة رئيس الجامعة والسيد قيس الماجري المدير العام للوكالة.

تندرج الإتفاقية في إطار برنامج الوكالة العقارية الصناعية لغراسة 50 ألف شجرة بالمناطق الصناعية على مدى 5 سنوات.

وفي هذا السياق شدد السيد عدنان بوعصيدة على أهمية العمل المشترك بين مختلف المتدخلين لإنجاح هذا البرنامج، مؤكدا على دور البلديات والانخراط في هذا البرنامج من خلال المشاركة في حملات التشجير وتوفير المعدات والمشاركة في عملية صيانة وسقي الأشجار التي تم غرسها بالتعاون مع باقي المتدخلين. موضحا أن المجال البيئي والمساهمة في تنمية الكساء النباتي ودعم العمل لمكافحة تغير المناخ والحد من الانبعاثات الغازية يندرج في إطار أولويات العمل البلدي.

من جانبه أوضح السيد قيس الماجري المدير العام للوكالة العقارية الصناعية أن برنامج التشجير سيشمل على مدى 5 سنوات 114 منطقة صناعية على كامل تراب الجمهورية بمعدل 10 الاف شجرة سنويا. كما أكد أن دور البلديات محوري في تنفيذ هذا البرنامج على أرض الواقع.

وللإشارة فقد تم في ذات السياق إمضاء إتفاقية ثانية بين الوكالة وجمعية مجامع الصيانة والتصرف بالمناطق الصناعية كشريك ثالث في تنفيذ برنامج التشجير.

وفي ختام اللقاء اتفقت الأطراف الممضية على الانطلاق في تنفيذ هذه الاتفاقية يوم 12 فيفري 2023 عبر تنظيم حملة تشجير ستشمل عددا من المناطق الصناعية. وفي هذا الإطار توجّه السيد عدنان بوعصيدة بدعوة إلى السادة والسيدات رؤساء ورئيسات البلديات للتفاعل إيجابيا مع هذه المجهودات التي ترمي إلى تحسين جودة المحيط بالمناطق البلدية.

وللتذكير فأن الجامعة الوطنية للبلديات التونسية قامت منذ ديسمبر 2022 بإنجاز "ميثاق البلديات لحماية المناخ وتطوير الطاقة المستدامة". يضمن هذا الميثاق التزام البلديات بإدراج ميزانية مخصصة وإعطاء الأولوية لذلك حسب إمكانيات كل بلدية على ألا تقل على 10 % من الميزانية.

البرامج والمشاريع

مشروع النجاعة الطاقية في بلدان حوض المتوسط SOLE

الجامعة تقدم المذكرة السياسية حول النجاعة الطاقية في المباني البلدية

قدمت الجامعة الوطنية للبلديات التونسية اليوم الأربعاء 25 جانفي 2023، "المذكرة السياسية حول النجاعة الطاقية في المباني البلدية بتونس" وذلك في إطار اليوم الدراسي لمشروع النجاعة الطاقية في بلدان حوض المتوسط SOLE.

وتمثل المذكرة ثمرة عمل شارك في اعدادها ثلة من الخبراء وممثلي الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، وشركة التصرف في القطب التكنولوجي ببرج السدرية) مشروع "Green Building") بإشراف لجنة الطاقات المتجددة بالجامعة الوطنية للبلديات التونسية والتي تضم 20 بلدية.

وفي كلمته الافتتاحية أكد السيد عدنان بوعصيدة الدور المهم البلديات في إرساء سياسات طاقية ناجعة على المستوى المحلي والوطني باعتبار أن النجاح في هذا التوجه يتطلب عملا مشتركا بين جميع الأطراف لأن المردود الإيجابي للسياسات لطاقية الناجعة يعود بالنفع على كل المجموعة الوطنية.

من جهته أوضح السيد عبد اللطيف حمودة رئيس بلدية النفيضة ورئيس لجنة الطاقات المتجددة بالجامعة أن البلديات تتحمل أعباء مهمة على مستوى النفقات الطاقية حيث أن 30 في المائة من ميزانية البلديات موجهة لاستهلاك الكهرباء. مؤكدا ضرورة التوجه نحو الطاقات المتجددة التي ستمكنها من توجيه هذه النفقات الطاقية إلى مشاريع أخرى تخدم المواطن .

وتشير المذكرة السياسية أن المباني البلدية القائمة توفر مكمنا هاما للاقتصاد في الطاقة: يصل إلى 80 % من فاتورات استهلاكها للطاقة. كما تمكّن عمليات ترشيد استهلاك الطاقة من تخفيض استهلاك الطاقة للمبنى بنسبة تصل إلى 20 %، من خلال الاعتماد على مجموعة الإجراءات المتكاملة التالية:

- ترشيد استهلاك الطاقة،
- تحسين النجاعة الطاقية لغلاف المبنى،
- تحسين النجاعة الطاقية للتجهيزات الفنية المستعملة في المبنى،
- استعمال أنظمة الطاقات المتجددة.

قدمت المذكرة السياسية العديد من الحلول والتوصيات لتسريع تحسين النجاعة الطاقية في المباني البلدية تهم الجانب التنظيمي والمؤسساتي والجانب التحفيزي وتنمية القدرات البشرية.

يمكنكم الإطلاع على المذكرة السياسية حول النجاعة الطاقية في المباني البلدية" عبر الرابط التالي :
http://bit.ly/3JemxGs

أكاديمية البلديات

انطلاق الوحدة التعليمية " الإتصال العمومي في البلدية"

إنتظمت يومي 13 و14 جانفي 2023، بمدينة المهدية، الورشة الإفتتاحية للوحدة التعليمية الثانية" الإتصال العمومي المحلي" في إطار أكاديمية البلديات بالجامعة الوطنية للبلديات التونسية.

شارك في هذه الورشة رئيسات ورؤساء البلديات، المستشارين/ات ورئيسات ورؤساء لجنة الاعلام والتواصل والتقييم وممثلات وممثلي الإدارة البلدية المكلفات والمكلفين بالإعلام والاتصال ببلديات ولايات المهدية وصفاقس وسيدي بوزيد والقيروان.

تهدف الوحدة التعليمية " الاتصال في البلدية" إلى تعزيز المعارف والقدرات في كل ما يخص أساسيات الاتصال البلدي، الاتصال الرقمي والاتصال في إدارة الأزمات ووضع استراتيجية الاتصال بالبلدية من أجل تثمين الإنجازات.

تضم هذه الوحدة ثلاث دورات تكوينية حضورية ودروس إفتراضية تليها إختبارات تقييمية عبر المنصة الرقمية للجامعة www.fnct-academie.tnطيلة شهر كامل، إبتداء من 13 جانفي إلى غاية 11 فيفري. تمنح شهادة لكل مشارك في نهاية المسار التدريبي التزم وجوبيا بمواكبة جميع حصص الوحدة التعليمية .

ورشة تعليمية في "الإتصال الرقمي" للوحدة التعليمية " الإتصال العمومي المحلي

إنتظمت يومي 28 جانفي 2023، بمدينة المهدية، الورشة التعليمية في "الإتصال الرقمي" للوحدة التعليمية " الإتصال العمومي المحلي في إطار أكاديمية البلديات بالجامعة الوطنية للبلديات التونسية.

شارك في هذه الورشة رئيسات ورؤساء البلديات، المستشارين/ات ورئيسات ورؤساء لجنة الاعلام والتواصل والتقييم وممثلات وممثلي الإدارة البلدية المكلفات والمكلفين بالإعلام والاتصال ببلديات ولايات المهدية وصفاقس وسيدي بوزيد والقيروان.

تهدف الوحدة التعليمية " الاتصال العمومي المحلي" إلى تعزيز المعارف والقدرات في كل ما يخص أساسيات الاتصال البلدي، الاتصال الرقمي وأساسيات وضع إستراتيجية الاتصال بالبلدية من أجل تثمين الإنجازات.

تضم هذه الوحدة ثلاث دورات تكوينية حضورية ودروسا افتراضية تليها إختبارات تقييمية عبر المنصة الرقمية للجامعة www.fnct-academie.tn طيلة شهر كامل، إبتداء من 13 جانفي إلى غاية 11 فيفري. تمنح شهادة لكل مشارك في نهاية المسار التدريبي التزم وجوبيا بمواكبة جميع حصص الوحدة التعليمية.

مشروع أكاديمية البلديات بالجامعة ممول من طرف AECID هذه الوحدة ممول من طرف PACT Participation Active des Citoyennes et citoyens Tunisiens

الشبكات

شبكة النساء المنتخبات

إمضاء اتفاقية تعاون مع المعهد العربي للديمقراطية

أمضت الجامعة الوطنية للبلديات التونسية والمعهد العربي للديمقراطية، يوم السبت 28 جانفي 2023، اتفاقية شراكة وتعاون بهدف دعم شبكة النساء المنتخبات بالجامعة. وقد حضر حفل التوقيع السيد عدنان بوعصيدة رئيس الجامعة والسيد خالد شوكات رئيس المعهد العربي للديمقراطية.

تهدف الاتفاقية إلى العمل المشترك في مجالات التدريب، التوعية والمناصرة واستعمال التكنولوجيا الحديثة بهدف تمكين ودعم النساء المنتخبات في المجالس البلدية والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين للوصول الى مواقع صنع القرار.

الملتقى الوطني للجنة التوجيهية

انعقد أيام 20و 21 و22جانفي 2023 بالحمامات الملتقى الوطني للجنة التوجيهية لشبكة النساء المنتخبات بالبلديات التونسية حول برمجة الانشطة المستقبلية في الفترة المقبلة على المستوى المحلي والجهوي والوطني، كما تم تحديد عمل فرق تكوين وتطوير القدرات/مرصد مناهضة العنف والمناصرة /الإعلام والتوثيق /التشبيك والتعاون الدولي.

شبكة الكتاب العامين

ورشة عمل

انعقدت يومي 17 و18 جانفي 2023 ورشة عمل لشبكة الكتاب العامين بالجامعة، تمحور جدول الأعمال حول إجراءات تسليم المهام عند انتهاء الفترة النيابية تحديدا كيفية إعداد وثيقة تسليم المهام.

المناصرة

منتدى البلديات

الحلقة الحوارية الـ 17 "التنمية المحلية: الإنجازات وآليات التطوير"

يعرّف المختصون " التنمية المحلية" بأنها مفهوم متحرك ومتطور تتشارك في تحقيقه الكثير من الأطراف المحلية والجهوية والمركزية. الهدف المحوري منها هو تحقيق النمو في كل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحسين مستوى عيش المواطنين .

وقد منحت مجلة الجماعات المحلية البلديات صلاحيات كبرى من أجل تحقيق التنمية سواء من خلال الصلاحيات الذاتية أو المشتركة وكذلك المنقولة. حيث ينص الفصل 286 من مجلة الجماعات المحلية على أن" البلدية تتولى وضع مخططات لدفع التنمية بالجهة باعتماد الديمقراطية التشاركية مع مراعاة مقتضيات التنمية الإقتصادية والإقتصاد الأخضر"

كما أنه وفي إطار الصلاحيات المشتركة أو المنقولة هناك عمل كبير تقوم به البلديات في علاقة بمختلف القطاعات والأنشطة داخل المنطقة البلدية (القطاع الصناعي، البيئي، التجارة، السياحة، النقل، التعليم، الشباب، الثقافة...)

في هذا السياق انطلقت جل البلديات، على مدى السنوات الماضية، في إنجاز مخططات التنمية المحلية باعتماد النهج التشاركي من خلال تشريك المواطن في تشخيص الإشكاليات التنموية وبرمجة المشاريع ذات الأولوية ومراقبة تنفيذها أيضا .وقد ساهم العمل التشاركي إلى حد كبير في تطوير العمل البلدي وإنجاز مشاريع ساهمت على حد كبير في تحسين ظروف عيش المواطنين في جهات مختلفة ولو بدرجات متفاوتة .

يحتاج تقييم أداء ونجاعة المخططات التنموية المحلية إلى دراسات واحصائيات معمقة وهو ما تسعى الجامعة الوطنية للبلديات التونسية إلى إنجازه في المدة القادمة. لكن ومن خلال تشخيص الكثير من المهتمين بالشأن البلدي فان تغييرا إيجابيا مهما تم تسجيله في الكثير من البلديات من خلال مشاريع طموحة تستجيب لحاجيات المواطن وتأخذ بعين الإعتبار معايير التنمية المستدامة والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة .

لكن هذه النجاحات لا يمكن أن تخفي جملة العوائق والإشكاليات التي تواجه البلديات من أجل أداء دورها الفعال لتحقيق التنمية المحلية وذلك عائد لعدة أسباب أهمها قلة الموارد المالية والبشرية وضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين زيادة على الإشكاليات القانونية التي حالت دون التطبيق الفعلي لما ورد في مجلة الجماعات المحلية .

حول هذه الجوانب وغيرها تتناول الحلقة الحوارية عدد 17 من منتدى البلديات بالجامعة الوطنية للبلديات التونسية، بالدرس والتحليل ما حققته البلديات وما تسعى إلى تحقيقه في مجال التنمية المحلية وسبل تجاوز الإشكاليات الحاصلة بهدف تحقيق مستوى تنمويا أفضل .

تستضيف الحلقة الحوارية كل من السيدات والسادة :

شوقي الرياحي رئيس بلدية العروسة

حكيم بن حسين كاتب عام بلدية قبلي

شيماء بوهلال ناشطة بالمجتمع المدني ومختصة في الشأن المحلي

وليد معروف بالحاج علي مهندس ومختص في التخطيط العمراني.

في ما يلي رابط الندوة https://bit.ly/3kaLxnT :

خدمة الدعم القانوني للبلديات

الوثائق التوجيهية

ما يهم البلديات في المرسوم المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

صدر في 19-08-2022 المرسوم عدد 68 المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، وتضمن 38 فصلا تتعلق في مجملها بأحكام أساسية تخص عدد من المحاور منها بالخصوص محور تسريع إنجاز المشاريع وتسهيل إجراءات الصفقات العمومية.

ويهم هذا المرسوم جميع الهياكل العمومية كما تمّ تعريفها على معنى أحكام الفصل 3 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار بما يشمل البلديات.

ونعرض من خلال هذه الوثيقة أهم الأحكام الواردة بهذا المرسوم والتي لها إنعكاس على العمل البلدي، وتتمثل في:

الأحكام المتعلقة بالتسريع في إنجاز المشاريع العمومية

الأحكام المتعلقة بالصفقات العمومية

الأحكام المتعلقة بخطة الموفق الاستثماري

الأحكام المتعلقة بأمثلة التهيئة المتعلقة بالمناطق الصناعية التي تقل أو تساوي مساحتها 100 هكتار.

الأحكام المتعلقة بالتسريع في إنجاز المشاريع العمومية

إحداث "اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية"

يشرف عليها رئيس الحكومة أو من ينوبه لإقرار الحلول الملائمة للإشكاليات المعطلة للمشاريع العمومية

تعهد كتابة هذه اللجنة إلى الوزارة المكلفة بالاقتصاد والتخطيط

تيسير تنفيذ الصفقات العمومية باعتماد صيغة «المفتاح في اليد»

المقصود بها صفقة واحدة تتعلق بتصور المشروع وإنجاز الدراسات وتنفيذ الأشغال، أو بتصور منشإ كامل وتوفير معداته وإنجازه وتسليمه مع ضمان نجاعة إستغلاله

إعتماد صيغة "مفتاح في اليد" في مجال الصفقات العمومية على أساس قائمة في المشاريع العمومية المبرمج إنجازها تضبط بمقتضى قرار من رئيس الحكومة.

الأحكام المتعلقة بالصفقات العمومية:

منح الأفضلية للشركات الوطنية والناشئة :

تمنح المنتجات تونسية المنشأ في كل صفقات التزود بمواد أفضلية على المنتجات الأخرى مهما كان مصدرها إذا كانت في نفس مستوى الجودة على ألا تتجاوز أثمان المنتوجات التونسية أثمان مثيلا تها الأجنبية بأكثر من 20%.

تخصيص حصة 10 % من القيمة التقديرية لصفقات الدراسات والأشغال والتزود بمواد وخدمات لفائدة المؤسسات الناشئة والشراءات المجددة.

تبسيط إجراءات الصفقات العمومية الممولة من قبل الهيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية:

تعفى هذه الصفقات من الرقابة المسبقة للجان مراقبة الصفقات العمومية.

تبقى هذه الصفقات خاضعة لآليات الرقابة الأخرى وفق التشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

ينسحب هذا الإجراء على الصفقات العمومية الممولة من قبل الهيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية التي تمت الدعوة إلى المنافسة في شأنها عند صدور هذا المرسوم.

تحدث لدى الهيئة العليا للطلب العمومي وحدة تدقيق تعنى حصريا بتدقيق الصفقات العمومية الممولة من قبل الهيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية يتم ضبط تركيبتها ومشمولا تها وطرق سيرها بمقتضى أمر.

تسهيل إدراج ملفات العروض بمنظومة الشراء العمومي على الخط :ترسل كافة العروض عبر منظومة الشراء العمومي على الخط، بما في ذلك تعيين المصممين بالنسبة لمشاريع البنايات المدنية .

في صورة تجاوزها الحجم الأقصى المسموح به فنيا بالمنظومة، يمكن تقديم جزء من العرض الفني خارج الخط. وفي هذه الحالة، يتم إرسال بقية العرض عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع أو تسلّم مباشرة إلى مكتب الضبط التابع للمشتري العمومي مقابل وصل إيداع.

تسجل الظروف عند تسلّمها في مكتب الضبط المعين للغرض ثم وفي مرحلة ثانية تسجل في سجل خاص حسب ترتيب وصولها وتبقى مختومة إلى موعد فتحها.

أحكام إضافية تتعلق بالصفقات العمومية:

يجوز للمشتري العمومي أن ينص ضمن كراسات الشروط على نسبة تسبقة في حدود 20 %على ألا تقل عن % 10بالنسبة لصفقات الأشغال والدراسات والتزود بمواد وخدمات وفقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

يمكن للمؤسسات المقيمة، في إطار مشاركتها في الصفقات العمومية، تقديم عروض مالية بالعملة الأجنبية بالنسبة للمنتجات والمعدات والتجهيزات الموردة وغير المصنعة محليا.

الأحكام المتعلقة بخطة الموفق الاستثماري:

تحدث لدى الوزير المكلف بالاستثمار خطة الموفق الاستثماري، تعهد له مهمة الوساطة قبل مرحلة التقاضي بين المستثمرين والهياكل العمومية لفض الإشكاليات والخلافات التي يمكن أن تنشب بينهم.

يتعين على كافة الهياكل العمومية تيسير مهمة الموفق الاستثماري من خلال الرد على استفساراته والاستجابة لاستدعاءا

يتم ضبط مشمولات الموفق الاستثماري وقواعد سير عمله بمقتضى أمر.

الأحكام المتعلقة بأمثلة التهيئة المتعلقة بالمناطق الصناعية التي تقل أو تساوي مساحتها 100 هكتار:

تعفى الأراضي المخصصة لتهيئة المناطق الصناعية التي تقل أو تساوي مساحتها 100 هكتار من إعداد أمثلة التهيئة التفصيلية.

يتم الاقتصار على إعداد أمثلة التقسيمات. وتتم المصادقة على التقسيمات طبقا للتشريع الجاري به العمل من قبل اللجان الفنية المختصة وفقا لتراتيب عمرانية خاصة صادرة بقرار من الوزير المكلف بالتعمير.

يتم إنشاء التقسيمات الصناعية على الأراضي التي تفوق مساحتها 100 هكتار والمدرجة كمدخرات عقارية صناعية بعد المصادقة على مشاريع أمثلة التهيئة التفصيلية الخاصة بها من طرف لجنة فنية تسمى لجنة الموافقات يترأسها الوزير المكلف بالتعمير أو من ينوبه والتي تضبط تركيبتها ومهامها وسير عملها بقرار من الوزير المكلف بالتعمير .

تبقى التراتيب العمرانية الاستثنائية المنطبقة على التقسيمات الصناعية المنجزة على الأراضي المنصوص عليها بهذا الفصل سارية المفعول إلى حين تغطيتها بأمثلة تهيئة عمرانية أو أمثلة تهيئة تفصيلية حسب الحالة.

وفيما يلي عبر الرابط التالي https://bit.ly/3k9r0Qd :الوثيقة التوجهية الصادرة عن خدمة الدعم القانوني للجامعة) بصغة PDF)

رأي المحكمة الإدارية حول تأشيرة مراقب المصاريف العمومية بالنسبة للنفقات البلدية.

المرجع: التقرير السنوي للمحكمة الإدارية لسنة 2020 (من الصفحة 217 إلى الصفحة 219) تجدون التقرير عبر الرابط التالي https://bit.ly/3GB29O6

"إستشارة خاصة عدد 906/2020 بخصوص بعض الإشكاليات المتعلّقة بتطبيق أحكام مجلّة الجماعات المحلية ذات العلاقة بالتصرّف المالي للجماعات المحلّية"

الإطار العام

إستشارة وجّهت للمحكمة الإدارية لطلب رأيها حول ما إذا كانت أحكام الفصل 164 من مجلة الجماعات المحلية التي ألغت تأشيرة مراقبة المصاريف العمومية قابلة للتطبيق الفوري بذاتها باعتبارها قد دخلت حيز النفاذ أو أنها غير قابلة للتطبيق الفوري و يتوقف تطبيقها على ملاءمة التشريعات المتصلة بها على غرار مجلة المحاسبة العمومية و صدور النصوص التطبيقية المتعلقة بالمالية المحلية بما يفضي إلى الإقرار باستمرار العمل بتأشيرة مراقب المصاريف العمومية بالنسبة إلى نفقات البلديات ومواصلة مراقب المصاريف العمومية الاضطلاع بالمهام الموكولة إليه بمقتضى التشريع والتراتيب الجاري بها العمل قبل صدور مجلة الجماعات المحلية.

إجابة المحكمة الإدارية

ذكرت المحكمة الإدارية بأحكام الفصل 164 من مجلة الجماعات المحلية الوارد بالقسم الخامس منها المتعلق باعتمادات الجماعات المحلية ونفقاتها والذي يندرج بالباب الرابع المتعلق بالنظام المالي للجماعات المحلية والتي تنص على أنه" لا يخضع التعهد بالصرف لتأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية أو أي تراخيص أخرى "

وباستقراء أحكام الفصل 164المشار إليه أعلاه على ضوء القاعدة العامة المستقر عليها فقها وقضاء والتي تقضي بعدم جواز تأويل الأحكام الواضحة والصريحة أو الخروج عنها بالتوسع أو التضييق، وطبقا لأحكام الفصل 532 من مجلة الالتزامات و العقود الذي ينص على أن " نصّ القانون لا يحتمل إلاّ المعنى الذي تقتضيه عبارته", وضحت المحكمة أن إلغاء دور مراقب المصاريف العمومية يقتصر حسب منطوق الفصل المذكور على مستوى التعهد بالصرف، وهو ما يعني عدم خضوع النفقات البلدية لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية، دون أن يؤول ذلك إلى إلغاء عضويته في اللجان التي اقتضت النصوص الجاري بها العمل أن تشتمل تركيبتها مراقب المصاريف العمومية كعضو على غرار:

•اللجنة البلدية لمراقبة الصفقات العمومية طبقا لأحكام الفصل 160 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014" المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية،

•اللجنة الفنية المحدثة على مستوى الهياكل العمومية، للنظر في مطالب الحصول على التمويل العمومي طبقا لأحكام الفصل 10 من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات

•ما نص عليه الأمر عدد 189 لسنة 1988 المؤرخ في 10 فيفري 1988 المتعلق باستعمال سيارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،" الذي نص الفصل 9 رابعا منه على التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية للترخيص في استعمال سيارات المصلحة بصفة ثانوية لأغراض شخصية بما في ذلك سيارات المصلحة البلدية .

واعتبرت المحكمة أنّ القول بخلاف ذلك يؤول إلى التوسع في أحكام الفصل 164 من مجلة الجماعات المحلية على نحو يجانب الصواب فضلا على أن عضوية مراقب المصاريف العمومية في اللجان لا يمكن أن تؤدي إلى الحدّ من سلطة الجماعات المحلية في اتخاذ القرارات الراجعة لها بالنظر ولا تتعارض تبعا لذلك مع مبدأ التدبير الحر.

ويتجه بالتالي، عملا بأحكام الفصل 164 الآنف ذكره، مواصلة العمل بالتأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية متى نصّت أحكام صريحة ونافذة على هذا الإجراء من ذلك

جوابا على ما ورد بنص الاستشارة التأشيرة المسبقة في استعمال سيارات المصلحة البلدية بصفة ثانوية لأغراض شخصية، باعتباره إجراء مستوجب بمقتضى الفصل 9 رابعا من الأمر عدد 189 لسنة 1988 المشار إليه أعلاه.

و من جهة أخرى, أبرزت المحكمة الإدارية أن الاعتبارات المتعلقة بوجدة المنظومة القانونية و انسجامها من جهة وتفادي الفراغ التشريعي من جهة أخرى، تفترض مواصلة العمل بالنصوص القانونية والترتيبية النافذة ما لم يتم إلغاؤها بصفة صريحة، وهي اعتبارات تتأكد بالرجوع إلى القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019" المؤرخ في 13-02-2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية الذي نصّ الفصل 73 منه على أنّه "يتواصل العمل بأحكام مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بالقانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 إلى حين تنقيحها وإصدار النصوص التطبيقية لها ."

وعليه فإنّه يتجه مواصلة العمل بالنصوص النافذة وذلك في حدود عدم تعارضها الصريح مع النصوص الجديدة المنقحة لها وإلى حين استكمال النصوص التطبيقية المتعلقة بالمالية المحلية على غرار صدور الأمر الحكومي المتعلق بضبط النظام القانوني لإبرام وتنفيذ ومراقبة الصفقات العمومية للجماعات المحلية وفقا للتأهيل التشريعي الوارد بالفصل 102 من مجلة الجماعات المحلية، وصدور الأمر الحكومي المتعلق بنظامها المحاسبي وفقا للتأهيل التشريعي المنصوص عليه بالفصل 191 من المجلة واستكمال التنظيم الهيكلي لإدارة الجماعات المحلية والذي يشتمل على وحدة التدقيق ومراقبة التصرف الداخلي كيفما نص على ذلك الفصل 182 من المجلة.

الاستنتاجات القانونية

مواصلة العمل بالتأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية متى نصّت أحكام صريح ة ونافذة على هذا الإجراء على غرار:

اللجنة البلدية لمراقبة الصفقات العمومية طبقا لأحكام الفصل 160 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

اللجنة الفنية المحدثة على مستوى الهياكل العمومية، للنظر في مطالب الحصول على التمويل العمومي طبقا لأحكام الفصل 10 من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.

ما نص عليه الأمر عدد 189 لسنة 1988 المتعلق باستعمال سيارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، الذي نص الفصل 9 رابعا منه على التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية للترخيص في استعمال سيارات المصلحة بصفة ثانوية لأغراض شخصية بما في ذلك سيارات المصلحة البلدية .

فيما عدا هذه الحالات، لا تخضع النفقات البلدية لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية تطبيقا لأحكام الفصل 164 من مجلّة الجماعات المحلية.

وفيما يلي عبر الرابط التالي:

https://bit.ly/3Qd30aY

الوثيقة التوجيهية الصادرة عن خدمة الدعم القانوني للجامعة (بصغة PDF)

المستجدات القانونية لشهر ديسمبر 2022

أهم النصوص القانونية:

مرسوم عدد 76 لسنة 2022 يتعلّق بالموافقة على البروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط، المعتمد بمدريد في 21 جانفي 2008:

-يتضمن بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية إطاراً قانونياً للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. وبموجب البروتوكول، فإن الأطراف مدعوة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل تحقيق أهداف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وتشمل هذه التدابير تلك التدابير الهادفة إلى:

حماية خصائص بعض النظم الإيكولوجية الساحلية المحددة (مثل الأراضي الرطبة ومصبات الأنهار، والموائل البحرية، والغابات الساحلية والغابات والكثبان الرملية)،

ضمان الاستخدام المستدام للمنطقة الساحلية،

ضمان تكييف الاقتصاد الساحلي والبحري مع الطابع الهش للمناطق الساحلية.

رابط نصّ البروتوكول https://bit.ly/3XjRoFF :

أوامر تتعلق بضبط الحدود الترابية لبعض البلديات:

صدرت الأوامر عدد 875 و876 و899 لسنة 2022 المتعلقة بضبط الحدود الترابية للبلديات التالية:

-أمر عدد 875 لسنة 2022 مؤرخ في 25-11-2022 يتعلق بضبط الحدود الترابية لبلدية سبيطلة من ولاية القصرين

-أمر عدد 876 لسنة 2022 مؤرخ في 25-11-2022 يتعلق بضبط الحدود الترابية لبلدية المكناسي من ولاية سيدي بوزيد.

-أمر عدد 899 لسنة 2022 مؤرخ في 28-11-2022 يتعلق بضبط الحدود الترابية لبلدية جبنيانة من ولاية صفاقس.

قرار من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مؤرخ في 7 ديسمبر 2022 يتعلق بضبط تركيبة لجنة الاستقصاء والمصالحة في مادة الانتزاع وإجراءات سيرها .

-تتركب لجنة الاستقصاء والمصالحة في مادة الانتزاع من أجل المصلحة العمومية على مستوى كلّ ولاية من ممثل من البلدية إذا كانت هذه الأخيرة هي المنتفعة بالانتزاع.

ويتمّ تعيين هذا الممثل بمقرر من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية باقتراح من رئيس البلدية المعنية.

مرسوم عدد 79 لسنة 2022 مؤرخ في 22 ديسمبر 2022 يتعلق بقانون المالية لسنة 2023.

-تنقيح الفقرة 1 من الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية بالترفيع في نسبة الخطية المحددة : تعوض نسبة 0.75 % الواردة بالفقرة ا من الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية بنسبة 1.25%

-تنقيح الفقرة اا من الفصل 39 من مجلة الجباية المحلية المتعلق بدفع المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية بما يلي : يضاف بعد عبارة "بالنسبة للأشخاص الطبيعيين" الواردة بهذا الفصل "أو خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر الموالي لكل ثلا ثية من السنة المدنية بالنسبة للأشخاص المشار إليهم بالفقرة ااا ثالثا من الفصل 62 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات."

منشور عدد 11 بتاريخ 15 ديسمبر 2022 حول تنمية الموارد الذاتية للبلديات وتنشيط عمليات الاستخلاص خلال سنة 2023:

تضمّن هذا المنشور جملة من التوصيات من أهمها:

إفراد البلديات المحدثة بمتابعة خاصة من قبل دائرة الشؤون البلدية بالولاية للقيام بعمليات الإحصاء.

اتخاذ التدابير العملية لاستخلاص مختلف المعاليم المتأتية من الإشغال الوقتي للطريق العام بالاعتماد على القدرات الذاتية للبلديات.

استكمال الإجراءات المتعلقة بإحالة معاليم الإشهار المرخّص فيها من قبل مصالح الإدارات الجهوية للتجهيز والمركزة بملك الدولة العمومي للطرقات إلى البلديات المعنية وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالمنشور المشترك عدد 13 المؤرخ في 4 سبتمبر 2019 المتعلق بتركيز ة استغلال علا مات الإشهار بالطرق المرقمة.

منشور عدد 12 بتاريخ 19 ديسمبر 2022 حول توفير سباحين منقذين ومتطلبات السلامة بالشواطئ:

-يهدف هذا المنشور إلى تأطير عمليات انتداب السبّاحين المنقذين وتحديد دور الهياكل المتداخلة في هذا المجال (مصالح الحماية المدنية/ بلديات/ إدارات عامة) خلال موسم الاصطياف للفترة الممتدة من غرّة جوان إلى 15 سبتمبر من كلّ سنة.

أهم القرارات البلدية:

قرارات تتعلق بالشؤون المالية:

بلدية تازركة: قرار عدد 23 لسنة 2022 مؤرخ في 11 ديسمبر 2022يتعلق بالمصادقة على قائمة المنح المسندة للجمعيات بعنوان سنة 2023.

بلدية باردو: قرار عدد 8 لسنة 2022 مؤرخ في 13 ديسمبر 2022 يتعلق بقرار يتعلق بمعلوم رفع فواضل البناء والحدائق والأتربة.

قرارات تتعلق بالشؤون الإدارية:

بلدية ماطر: قرار عدد 4 لسنة 2022 مؤرخ في 16 نوفمبر 2022 يتعلق بقرار تركيبة اللجان الإدارية المتناصفة الخاصة بموظفي وعملة بلدية ماطر للفترة النيابية 2023 -2025.

بلدية القصرين: قرار عدد 6 لسنة 2022 مؤرخ في 1 ديسمبر 2022 يتعلق بترسيم الأعوان الوقتيين.

خدمة الدعم الرقمي للبلديات

في إطار خدمة الدعم الرقمي نظمت الجامعة الوطنية للبلديات التونسية حلقة حوارية يوم الخميس 26 جانفي 2023، تجمع الحلقة ممثلي البلديات وأصحاب المشاريع الرقمية التي يمكن للبلديات اعتمادها لتطوير أدائها الرقمي. وتندرج ضمن مشروع 4 "Digitalization Tunisia Citizen Centric" وبالشراكة Future Islands.

يمكنكم التواصل مع مستشارة الرقمنة بالجامعة عبر البريد الالكتروني لمزيد التفاصيل

fnct.org.tn@digitalisation

دعوة لتقديم الترشحات

إطلاق صندوق دعم التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية التونسية الفرنسية 2023

تطلق وزارة الداخلية التونسية بالشراكة مع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، بدعم من السفارة الفرنسية بتونس، دعوة للمشاركة في مشاريع دعم التعاون اللامركزي للجماعات المحلية التونسية والفرنسية لسنة 2023.

وقد تم فتح باب الترشح أمام كل الجماعات المحلية الراغبة في إنجاز مشاريع مشتركة تونسية فرنسية من تاريخ 11 جانفي 2023 إلى غاية 3 أفريل 2023، وستستفيد من هذا الصندوق المشاريع، التي يتم اقتراحها بصفة مشتركة بين الطرفين التونسي والفرنسي، بدعم مالي لمدة 12 شهرا، ويمكن أن تبلغ قيمة الدعم المالي 50 % من قيمة المشروع .

تقدم الترشحات من قبل الجماعات المحلية الفرنسية عبر الموقع الإلكتروني www.cncd.fr

وملئ استمارة الترشح عبر الموقع الالكتروني " France Diplomatie " عبر الرابط التالي : bit.ly/3HsTUld

تهدف هذه الدعوة للمشاريع إلى تعزيز الشراكات المبرمة وفتح الآفاق لشراكات جديدة بين الجماعات المحلية التونسية والفرنسية من أجل تعزيز ودعم اللامركزية كأداة حوكمة للشأن العام

المحلي لفائدة المتساكنين. لمزيد التفاصيل حول محاور الشراكة والنظام القانوني لتقديم الترشحات يمكن زيارة الموقع الالكتروني France Diplomatie عبر الرابط التالي bit.ly/3HsTUld :

دعوة لتقديم الترشحات في إطار مشروع "صميم"

مشروع صميم هو مشروع لصالح منطقة البحر الابيض المتوسط لدعم وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD وتنفيذ Lab'ess بالاعتماد على 4 شركاء محليين في كل من تونس والمغرب وموريتانيا والأردن. يعنى هذا المشروع بدعم وتمويل منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب والجهات الفاعلة في التغيير في تنفيذ المشاريع المبتكرة لمواجهة التحديات المطروحة أمام المدن.

وقد تم فتح باب الترشحات للحصول على الدعم للتنفيذ مشاريع منظمات المجتمع المدني في إطار الاستجابة للتعهدي عدد 11و12 من أهداف التنمية المستدامة في المجالات التالية: إدارة النفايات، الاقتصاد الدائري، التنقل المستدام، الاستهلاك المسؤول، العمران البيئي، الزراعة الحضرية بالمعنى الواسع، الغذاء المستدام، السياحة المستدامة، الإسكان والانتقال الي مصادر الطاقة المتجددة والابتكارات الاجتماعية والمدنية.

وقد تحديد يوم 20 فيفري 2023 كآخر أجل لقبول الملفات. مزيد التفاصيل mailto:bit.ly/3kVlDng